

الوكالة في الخصومة في الفقه الإسلامي

الدكتور

سامي جميل الفياض

كلية العلوم الإسلامية

المقدمة

الحمد لله الذي علم الإنسان بعد جهل، وهداه بعد ضلال، والصلاة والسلام على محمد رسول الله، الذي أرسله ربه للناس كافة بشيرا ونذيرا وهاديا ومعلما وعلى آله وصحبه الهداة المهديين ومن اتبع هداهم إلى يوم الدين.

وبعد:

فهذه ورقات تناولت فيها جزئية من تراث عظيم وجوهرة من كنز فقهاء الإسلامى التليد ألا وهي الوكالة في الخصومة، وكان سبب اختياري لهذه الجزئية هو لبيان الحكم الشرعي لهذا النوع من التوكيل الذي شاع التعامل به بين الناس، فهذا النوع من الوكالة (الوكالة في الخصومة) يمثل جانبا مهما في ميدان القضاء، وقد باتت فئة كبيرة من الناس تمتهن هذه المهنة، وهي المعروفة بـ(الخاماة).

فمن هنا يتضح لنا أهمية البحث الذي نحن بصدده لتوضيح حكم الشريعة الإسلامية في مثل هذه الأمور التي نلمسها في حياتنا اليومية، والتي هي مظهر من مظاهر التعاون الاجتماعي بين الأفراد، إذ ينوب الوكيل عن الموكل في إجراء التصرفات التي يريد لها، ويعجز عن إجرائها بنفسه، أو يرى غيره أقدر منه على إجرائها.

وقد جعلت البحث في مقدمة -وهي التي بين يدي القارئ- وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

كان التمهيد عن حرص الشريعة على تحقيق العدل والمساواة بين الناس بوجه عام وبين الخصوم بوجه خاص.

أما المبحث الأول فقد تناولت فيه معنى الوكالة والخصومة وأدلة مشروعيتهما والفرق بينها وبين المحاماة.

وأما المبحث الثاني: فقد عقدته في شروط الوكالة في الخصومة والوكالة في الخصومة والقبض، وذلك في مطلبين،

وكانت الخاتمة ملخصا للمبحث وأهم النتائج.

تهديد

في حرص الشريعة على تحقيق العدل بين الناس بوجه عام وبين الخصوم بوجه خاص.

إن من أهم ما استهدفه الإسلام كعقيدة ومنهج ونظام تحقيق العدل، والقضاء على الظلم، فالعدل هو هدف إسلامي في سائر الأحوال والأوقات، لا يقلل من أهميته حب أحد ولا بغضه، ولا قرابة امرئ ولا بعده، بل هو غاية تقصد ومطلب يراد.

قال ﷺ: «إن الله يأمر بالعدل والإحسان»^(١)، ويقول ﷺ: «وأمرت لأعدل بينكم»^(٢)، ويقول ﷺ: «ولا يجزئكم شنان قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى»^(٣).

وقد صرح القرآن الكريم في كثير من آياته بأن سبب هلاك الأمم هو وقوع الظلم فيها «وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا وجعلنا لمهلكهم موعداً»^(٤)، ويقول ﷺ: «وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة إن أخذه أليم شديد»^(٥).

وجاءت الأحاديث النبوية المطهرة مؤيدة ومؤكدة على هذا المبدأ (العدل) فقد روي عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم

(١) سورة النحل: من الآية: ٩٠.

(٢) سورة الشورى: من الآية: ١٥.

(٣) سورة المائدة: من الآية: ٨.

(٤) سورة الكهف: الآية: ٥٩.

(٥) سورة هود: الآية: ١٠٢.

القيامه، واتقوا الشح فإن الشح أهلك من كان قبلكم حملهم على أن سفكوا
دماءهم واستحلوا محارمهم»^(١).

والعدل - بعد ذلك - هدف إنساني فطر الإنسان السليم على حبه وابتغائه
والنفرة من ضده واجتنابه، ولقد وضع الله تعالى للعدل مقياس يعرف بها ويميز عما
ينافيه من الظلم والجور، وأوضح للناس السبل التي يمكن أن توصلهم إليه، وتيسر
لهم سبل تحقيقه وأبرز تلك السبل وأهمها القضاء.

فإن الله ﷻ شرع القضاء ﴿ليقوم الناس بالقسط﴾^(٢)،

ومن المعلوم أن عملية التقاضي في الفقه الإسلامي يحكم جميع مراحلها مبدأ
عام، هو وجوب تحقيق العدل بين أفراد المجتمع الإسلامي من أجل فض منازعاتهم
وإنهاء خصوماتهم وهذا أصل يعود معظم ما ذكره الفقهاء من مبادئ وفروع إليه،
من ذلك:

أ- مساواة المشرع بين الناس في سماع خصوماتهم، فلم يُحرم أحد الحق في طلب
حقه وإنصافه بواسطة القاضي، فأوجب سماع الدعوى من أي مدع على أي
إنسان، سواء كان المدعى جليلاً أم حقيراً^(٣).

(١) صحيح البخاري لمحمد بن اسماعيل البخاري، دار إحياء التراث العربي - بيروت - باب الظلم
ظلمات، ١٦٩/٣، صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج النيسابوري، دار الفكر،
١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م. باب تحريم الظلم رقم الحديث: ٢٥٧٨.، جامع الترمذي: محمد بن
عيسى الترمذي، دار إحياء التراث العربي، تحقيق أحمد شاكر: ٣٧٧/٤.

(٢) سورة الحديد: من الآية (٢٥).

(٣) نظرية الدعوى بين الشريعة وقانون المرافعات المدنية والتجارية: محمد نعيم ياسين، وزارة
الأوقاف الأردنية، رسالة دكتوراه: ٩/٢

ب- تقديم الخصوم بحسب أقدمية حضورهم مجلس القضاء الأول فالأول يبدأ في الحكم بمن بدأ بالحضور ثم الذي بعده.

ج- العدل بين الخصوم في جميع أنواع المعاملة، فينبغي أن يسوي القاضي بينهما في الإجلال والاستنطاق والإسكات واللحظ والكلام ورفع الصوت وخفضه وغير ذلك^(١).

روي عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله ﷺ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلَوُوا أَوْ تَعَرَّضُوا فَانِ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾^(٢).

انه قال في معنى اللَّيِّ والإعراض المذكورين في الآية الكريمة ((هما الرجلان يجلسان بين يدي القاضي فيكون ليّ القاضي وإعراضه لاحدهما على الآخر))^(٣).

فقد كفلت الشريعة الإسلامية لطرفي الدعوى حق الإدلاء بحججهم في مجلس القضاء من غير إساءة للقاضي أو للطرف الآخر، ولذلك نص الفقهاء على أنه ينبغي على القاضي أن يعطي كلا الخصمين الوقت الكافي لتحضير حججه أو دفعه أو إكمالها، فإذا طلب المدعي مهلة لإحضار بينة صح طلبه ووجب تلبيةه، وكذلك

(١) التتف في الفتاوى لعلي بن حسين السعدي، مؤسسة الرسالة، ط (الثانية)، ١٤٠٤هـ —

٤٧٤/٢، م١٩٨٤/

(٢) سورة النساء: الآية (١٣٥).

(٣) جامع البيان في تفسير القرآن، محمد بن جرير الطبري، دار المعرفة - بيروت، ط (٤)

٣٠٧/٩، ١٩٨٠.

المدعى عليه إذا طلب امهاله ليأتي بالرد على بينة المدعي أعطي من الوقت ما يكفي لذلك^(١).

ففي الحديث أن النبي ﷺ قال لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه حين ولاه اليمن ((أن الناس سيتقاضون إليك فإذا أتاك الخصمان فلا تقضين لأحدهما حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول، فانه أحرى أن يتبين لك القضاء وتعلم لمن الحق^(٢)).

(١) انظر المسوط للإمام محمد بن احمد السرخسي، ط (الثالثة)، دار المعرفة، بيروت - لبنان، سنة: ١٣٩٨هـ / ١٩٧٩م، ٦٣/١٦، أعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الجيل ببيروت، سنة: ١٩٧٣م، ١/٨٥-٨٦.

(٢) تحفة الاحوذى بشرح جامع الترمذي: ٤/المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، المكتب الاسلامي، بيروت، طبعة ثانية، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، ٥٦١، ٩٠/١، ١٤٣، السنن الكبرى: أحمد بن علي البيهقي، دار الفكر، ١٤٠/١٠، سنن ابي داود: سليمان بن الاشعث السجستاني، دار احياء التراث العربي، ٣/٣٠١/٣، برقم: ٣٥٨٢، سنن بن ماجه: محمد بن يزيد القزويني، دار احياء التراث العربي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي: ٢/ ٧٧٧٤/ برقم: ٢٣١٠.

المبحث الأول

في معنى الوكالة في الخصومة وأدلة مشروعيتها والفرق بينها وبين المحاماة

والكلام في ذلك في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى الوكالة في الخصومة.

المطلب الثاني: أدلة مشروعية الوكالة في الخصومة.

المطلب الثالث: الفرق بين الوكالة في الخصومة والمحاماة.

المطلب الأول

معنى الوكالة في الخصومة

أولاً: معنى الوكالة

الوكالة في اللغة: اسم مصدر من التوكيل، وقد وردت بفتح الواو وكسرها^(١)، ولها عدة معان في اللغة منه:

١. الكفالة والقيام بأمر الغير^(٢).

٢. الاعتماد والتفويض^(٣).

٣. الحفظ، فالوكيل بمعنى الحافظ^(٤).

الوكالة في الاصطلاح: عرف الفقهاء رحمهم الله الوكالة بتعريفات عدة هي لا تخرج بمجموعها عن معنى إنابة الغير أو إقامة الغير مقام نفسه في إجراء تصرف. ولكنهم اختلفوا في وضع تعريف لها، يوضح أبعاد هذه النيابة تبعاً للشروط التي وضعوها في الوكالة.

ولكن يمكن أن نأخذ بتعريف معاصر جامع للوكالة تندفع معه الإيرادات الموهنة للتعريف وهو:

(١) لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر ١١، ٧٣٦. مادة (وكل).

(٢) المصدر السابق، وانظر الجمهرة لابن دريد محمد بن الحسن الأزدي، دار صادر، سنة ١٣٤٤هـ / ٣ / ١٧٠.

(٣) القاموس المحيط محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار الجيل: ٦٧/٤، لسان العرب: ٧٣٦/١١.

(٤) لسان العرب: ٧٣٦/١١.

الوكالة: تفويض الغير إجراء تصرف معلوم قابل للنيابة ممن يملكه غير مشروط بموته^(١).

قيود التعريف:

قولنا: تفويض الغير إشارة إلى أن الوكالة إنابة الغير في التصرف، والإنابة تحتاج إلى إيجاب وقبول، فالوكالة عقد إنابة إذًا، وقولنا الغير إشارة إلى الوكيل، وقولنا إجراء تصرف إشارة إلى الموكل فيه، وقولنا معلوم قيد في التصرف الموكل فيه فلا تجوز الوكالة في المجهول، وقولنا قابل للنيابة قيد آخر في التصرف الموكل فيه فلا تجوز الوكالة فيما لا يقبل النيابة من التصرفات.

ثانياً: معنى الخصومة

الخصومة في اللغة: اسم من التخاصم والاختصام^(٢).

وخصم لها عدة معاني منها:

١. الجدل: جاء في تاج العروس (الخصومة بالضم: الجدل، خاصمه خصاماً وخصومة)^(٣).

٢. المنازعة: يقول ابن فارس: الخصم (الخاء والصاد والميم) أصلان أحدهما المنازعة والذكر والأنثى فيه سواء^(٤).

(١) الوكالة في الشريعة والقانون، محمد رضا عبد الجار العاني، مطب العاني بغداد:

١٣٩٥هـ/١٩٧٥م: ١/٥٤.

(٢) لسان العرب لابن منظور: ١٢/١٨٠.

(٣) تاج العروس: محمد مرتضى الزبيدي، دار صادر، ١٣٨٦هـ، ٢٧٨/٨ مادة (خصم).

(٤) معجم مقاييس اللغة لآحمد فارس بن زكريا، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر،

١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ٢/١٨٧.

الخصومة في الاصطلاح:

عرفها السرخسي بأنها: (اسم لكلام يجري بين اثنين على سبيل المنازعة والمشاجرة)^(١).

ويقول ابن عابدين: الخصومة هي (الدعوى الصحيحة أو الجواب الصريح بنعم أو لا)^(٢).

وعرفها علي حيدر: أنها (جواب الخصم بالإقرار أو الإنكار)^(٣).

ثالثاً: معنى الوكالة بالخصومة

أما تعريف الوكالة بالخصومة: باعتبارها مركبا إضافيا أو لقبا وعلما، فقد عرفها أحد المحدثين بأنها (إنابة شخص آخر ليقوم مقام نفسه أمام المحكمة المختصة)^(٤).

ويمكن تعريفها بالقول: هي تفويض شخص آخر ليقوم مقام نفسه بالدعوى ابتداء، أو الجواب عنه اعتراضا أمام المحكمة المختصة في تصرف معلوم قابل للنيابة ممن يملكه غير مشروط بموته^(٥).

(١) المبسوط: ٥/١٩، وانظر البناية شرح الهداية، دار الفكر، ط— (الأولى)، ١٤٠١هـ—

١٩٨١م، ٣٦٠/٧.

(٢) حاشية رد المحتار على الدر المختار: دار الفكر، ط— (ثانية)، ١٣٨٦هـ—/١٩٦٦م،

٣٦١/٧.

(٣) درر الحكام شرح مجلة الاحكام لعلي حيدر، مكتبة النهضة، بغداد، ٦٤٨/٣.

(٤) اصول المرافعات القضاء الشرعي: محمد شفيق العاني، ط— (٢)، مط الارشاد، بغداد،

١٣٨٤هـ—/١٩٦٥م، ٥.

(٥) انظر بهذا المعنى الخامة وتاريخها في النظم موقف الشريعة الاسلامية منها: ٩٦٤.

المطلب الثاني

مشروعية الوكالة بالخصومة

أن مشروعية الوكالة عموماً قد ثبتت بالكتاب والسنة والإجماع. والدليل على مشروعيتها بالكتاب قوله ﷺ مخبراً عن أهل الكهف: ﴿فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة فلينظر أيها أزكى طعاماً فليأتكم برزق منه وليتلطف ولا يشعروا بكم أحداً﴾^(١).

وجه الاستدلال من الآية الكريمة أن أهل الكهف أنابوا أحدهم ليأتي لهم بالطعام وهذا توكيل.

يقول القرطبي - رحمه الله - عند تفسيره لهذه الآية: في هذه البعثة بالورق دليل على الوكالة وصحتها... ويقول ولا خلاف في صحتها^(٢).

أما السنة النبوية الشريفة: فقد روي عن جابر بن عبد الله ﷺ قال: ((أردت الخروج إلى خيبر، فأتيت النبي ﷺ فسلمت عليه وقلت له: إني أردت الخروج إلى خيبر فقال: إذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقاً، وإن ابتغى منك آية فضع يدك على ترقوته))^(٣).

فهذا الحديث دليل على مشروعية الوكالة^(٤).

(١) سورة الكهف: من الآية ١٩.

(٢) الجامع لاحكام القرآن للقرطبي: ٣٧٦/١٠.

(٣) سنن أبي داود: ٢٨٢/٢، السنن الكبرى للبيهقي: ٨٠/٦، سنن الدارقطني: لعلي بن عمر

الدارقطني، عالم الكتب، بيروت طبعة ثانية سنة ١٤٠٣هـ، ١٥٤/٤.م ١٩٨٣.

(٤) سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام: محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعائي

المعروف بالأخير، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني بالقاهرة للصنعائي: ٦٤/٢.

أما الإجماع فقد صرحت به اغلب كتب الفقه بان الإجماع منعقد على جواز الوكالة منذ عهد صدر الإسلام وفي كافة الأعصار والأمصار^(١).

والوكالة بالخصومة هي جزء من الوكالة، أو هي نوع وكالة فتأخذ حكمها، ومع هذا فيستدل العلماء على جواز التوكيل بالخصومة بمحادثات وقعت للصحابة رضي الله عنهم من توكيلهم غيرهم، وعمل السلف الصالح بهذه الوكالة.

فقد روي عن عبد الله بن جعفر قال كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يكره الخصومة فكان إذا كانت له خصومة وكل فيها عقيل بن أبي طالب فلما كبر عقيل وكلني^(٢).

وروي البيهقي عن أبي إسحاق عن رجل من أهل المدينة يقال له جهيم عن علي رضي الله عنه انه وكل عبد الله بن جعفر فقال: إن للخصومة قحما^(٣).

وقد نقل الإجماع على مشروعية الوكالة بالخصومة اكثر من واحد.

يقول ابن قدامة - رحمه الله -: إن عليا رضي الله عنه وكل عقيلاً عند أبي بكر رضي الله عنه وقال: ما قضى له فلي وما قضى عليه فعلي، ووكل عبد الله بن جعفر عند عثمان وقال: إن للخصومة قحما وان الشيطان ليحضرها وإني لأكره أن أحضرها^(٤).

(١) الجامع لاحكام القرآن للقرطبي: ٣٣٦/١٠، نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار: محمد علي

الشوكاني، دار الجليل، بيروت، ١٩٧٣م: ٢٦٩/٥.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي: ٨١/٦.

(٣) السنن الكبرى: ٨١/٦، والقحمة: انما تقحم بصاحبها على ما لا يهواه. معجم مقاييس

اللغة: ٥ أحمد بن فارس بن زكريا، تح عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ / ٦١.

(٤) المعني على مختصر الخرقى مع الشرح الكبير: عبد الله بن احمد بن قدامة المقدسي، دار

الكتاب العربي سنة ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م: ٢٠٥/٥، وانظر منار السبيل لابراهيم بن محمد

بن ضويان، المكتب الاسلامي، طبعة خامسة، سنة ١٤٠٢، ١٩٨٢م: ١٩٣/١.

وعقب على هذا ابن قدامة بقوله: وهذه القصص انتشرت؛ لأنها في مظنة الشهرة، فلم ينقل إنكارها^(١).

ويقول السرخسي: وقد جرى الرسم على التوكيل على أبواب القضاة من لدن رسول ﷺ الى يومنا هذا من غير تكبير منكر أو زجر زاجر^(٢).

ويقول السمناني: وهو عمل الناس في جميع الأمصار^(٣).

وقد نقل لنا الخطيب البغدادي عددا كبيرا من أعلام السلف الذين زاولوا الوكالة بالخصومة أو كانوا يقومون بها منهم:.

١- أبو حفص عمر بن احمد (ت ٣٦٩هـ) وكان وكيلا للمقتضي لله^(٤).

٢- علي بن قدامة (ت ٢٢٩هـ) وكان وكيلا لابن حرثمة^(٥).

٣- عبد الصمد بن علي بن محمد بن مكرم بن حسان (ت ٣٤٦هـ) وكان معروفا بالوكيل^(٦).

٤- أبو مرو عثمان بن علي بن إبراهيم بن صالح بن برية (ت ٣٤٦هـ) وكان وكيلا على أبواب القضاة يلقب بـ(طيره)^(٧).

(١) المغني ٥/٢٠٥

(٢) المبسوط: ٤/١٩، وانظر منار السبيل: ١/٣٩١-٣٩٢، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع:

أبو بكر بن مسعود الكاساني، دار الكتاب العربي، طبعة ثانية، ١٤٠٢هـ: ٢٢/٦.

(٣) روضة القضاة وطريق النجاة علي بن محمد الرحبي السمناني، مطبعة اسعد، بغداد، تحقيق

د. صلاح الدين الناهي: ١/١٨١.

(٤) تاريخ بغداد احمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت: ١١/٢٥٧.

(٥) المصدر السابق: ١٢/٥٠-٥١.

(٦) المصدر السابق: ١١/٤١.

(٧) المصدر السابق: ١١/٣٠٣-٣٠٤.

المطلب الثالث

الفرق بين الوكالة بالخصومة والمحاماة

قبل بيان اوجه الفرق بين الوكالة في الخصومة وبين المحاماة يجدر بنا أن نبين أولاً معنى المحاماة ووجه الالتقاء والتشابه مع الوكالة بالخصومة بعد أن عرفنا معنى الوكالة بالخصومة.

فالمحاماة في اللغة: مصدر حامى عنه يقال: حامى عنه محاماة وحماء^(١).

والفعل حامى بمعنى منع يقول ابن منظور: حمى الشيء حمياً وحمياً وحمية وحمية: منعه ودافع عنه^(٢).

والمحاماة في الاصطلاح: المحاماة مصطلح جديد وكلمة استعملت حديثاً. كبديل عن وكيل الدعوى أو الخصومة

ومعناها في القانون: بأنها فن دقيق يحتاج الى قدرات ومواهب في فن الأدب والخطابة والعلم... بغية الذود عن موقف من تنوب عنه في الخصومة وتبرير سلوكه أمام القضاء^(٣).

وعرفها احد المعاصرين بأنها: المساعدة القضائية والقانونية لمن يطلبها لقاء اجر^(٤).

(١) جمهرة اللغة: ٣٥/٢، القاموس المحيط: ٣٢٢/٤.

(٢) لسان العرب: ١٩٨/١٤.

(٣) حرية الدفاع في علم القضاء، طه ابو الخير، منشأة المعارف الاسكندرية، ١٩٧١م، ص ٥٩٣.

(٤) المحاماة تاريخها في النظم وموقف الشريعة الاسلامية منها، مشهور حسن دار الفيحاء: ٥١.

وعرف أبو زهرة الحامي بقوله: ((هو العليم بالقانون الذي يستطيع أن يثبت حق ذي الحق، ويدفع باطل المعتدي معتمدا في ذلك على علمه بما شرع القانون من حقوق، وما لزم من واجبات، وما قيد به الحريات حفظا للجماعة وتثبيتا للمصالح^(١))).

ويذكر أكثر الباحثين المعاصرين أن الوكالة بالخصومة هي الخامة^(٢). ووجه الشبه بين الوكالة بالخصومة أو وكلاء الدعوى وبين نظام الخامة هو: أن كلاهما يمارسون عملا مبناه قواعد التفويض والنيابة وكذلك الحال في القوانين المعاصرة.

أما أوجه الفرق فيمكن من خلال النظر في تعريف الوكالة بالخصومة والخامة أن نلاحظ الفروق الآتية ومن حيثيات هي: من حيث المشروعية، ومن حيث القصد، ومن حيث مجالها، ومن حيث من يتولاها، ومن حيث الأجر، ومن حيث اللزوم، ولذلك سوف نبحت هذه الوجوه بشكل موجز تحاشيا عن الإطالة.

أولا: من حيث المشروعية

الوكالة بالخصومة مشروعة باتفاق الفقهاء وقد مر بنا أن أكثر كتب الفقه قد صرحت بالإجماع على مشروعيتها.

(١) الخطابة لحمد أبو زهرة دار الفكر العربي، ط (أولى) ١٧٥.

(٢) انظر في هذا الفهرس الهجائي لكتاب المغني، محمد سليمان الأشقر، دار البحوث العلمية، ط (أولى)، سنة: ١٣٩٠هـ/١٩٧١، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي، طافر

القاسمي، دار النفائس بيروت، ط (الثانية) ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، التنظيم القضائي في الفقه

الإسلامي، محمد مصطفى الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص ٧٦،

الوكالة في الشريعة والقانون، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

أما المحاماة فهي محل خلاف بين متأخري علماء الأمة الإسلامية منهم من أجازها ومنهم من منعها وعدها من المحرمات^(١).

وجدير بالملاحظة ان هذا المنع او التحريم ليس لاصل المحاماة او المهنة؛ ولكن لما يعترها من امور وتصرفات تخرجها من الحل الى الحرمة، كالدفاع عن الظالم او المبتل او عدم تحري الحق في التوكل، او استخدام المحامي لأساليب تتنافى مع الشرع والاخلاق للايقاع بالخصم.

ثانياً: من حيث القصد

فالقصد من المحاماة هو حماية الدفاع فالمحامي في القانون هو مساعد العدالة والتدخل في التحقيق، بينما القصد من الوكالة بالخصومة في الشريعة نجدة الملهوف وإغاثة المظلوم، ولهذا لا يجوز للوكيل في الشرع أن يتولى الوكالة إذا علم ظلم موكله أو انه على باطل.

ثالثاً: من حيث من مجالها

إن مجال المحاماة أوسع من مجال الوكالة في الخصومة، حيث تضمنت المادة السادسة من قانون نقابة المحامين رقم (٥١) لسنة ١٩٨٥م. على أن المحامون هم أعوان القضاء الذين اتخذوا مهنة تقديم المساعدة القضائية والقانونية لقاء اجر ويشمل:

(١) فقد أجازها مثلاً: ظافر القاسمي: انظر له نظام الحكم: ٣٨٣-٣٨٤، وعود محمد عوض - مقال حقوق المشتبه فيه، والاستاذ احسان الكيالي - مقال المحاماة في الاسلام - منشور في مجلة المنهل العدد: ٣٤٦ سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥. وقد حرّمها عدد من العلماء المعاصرين ايضاً منهم: عبد الله عزام: العقيدة واثرها في بناء الجيل، مكتبة لاقصى، ط (ثالثة): ١٨١، ابو الاعلى المودودي: القانون الاسلامي وطرق تنفيذه، مؤسسة الرسالة: ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م، ٧٤، ابو سليم خادم حسين مقال المحاماة في الشريعة الإسلامية العدد/ ٣٤.

١. تنظيم العقود والقيام بالاجرات التي يستلزمها ذلك.

٢. التوكل عن الغير للدعاء بالحقوق والدفاع عنها.

٣. تقديم الاستشارات القانونية.

بينما ينحصر مجال الوكالة بالخصومة بالتوكل عن الغير للدعاء بالحقوق والدفاع عنها أما تقديم الاستشارات القانونية وتنظيم العقود فهذا يدخل في مجال الإجارة.

رابعاً: من حيث من يتولاها

إن الإحامة مهنة من المهن الحرة ومسلكا تنظمه نقابة اعضاؤها الخامون الذين يمتلكون مؤهلا علميا وإجازة في ممارسة هذه المهنة.

أما الوكالة في الخصومة فقد نظر لها الفقه الإسلامي على أنها مزيج من القواعد الخلقية والاجتماعية وهي لا تحتاج إلى مؤهلات خاصة ولا إجازة في ممارستها إلا المؤهلات العامة للتصدي لأي عمل كالعقل والبلوغ.

خامساً: من حيث الأجر

من خلال النظر إلى تعريف الإحامة نجد أنها مهنة يتولاها أشخاص معينون لقاء اجر، فالأصل أن الخامي لا يقوم بالدفاع عن شخص إلا لقاء اجر متفق عليه ابتداء، وإذا حصل خلاف ذلك فهو استثناء، أما الوكالة في الخصومة، فهي تحصل باجر وبدونه والأصل فيها يكون جانب المساعدة وبدون اجر.

سادسا: من حيث اللزوم

إذا علمنا أن الوكالة في الخصومة غالبا تكون بدون اجر وهي بهذا تخالف المحاماة كما ذكرنا، ينبني على هذا فرق آخر وهو أن الوكالة بالخصومة إذا تمت بدون اجر فهي عقد غير لازم يحق للوكيل أن يتخلى عن وكالته متى شاء^(١).

أما المحاماة فالتوكيل فيها عقد لازم لا يصح وليس له التخلي عنه بدون عذر يبيح له ذلك، ويكون للوكيل حكم الأجر.

(١) هذا هو مذهب الحنفية والمالكية والحنابلة، وقال الشافعية الوكالة جائزة وغير لازمة ولو يجعل.

انظر في هذا شرح فتح القدير محمد بن عبد الواحد بن الهمام، دار احياء التراث العربي، بيروت: ١٢٣/٦، القوانين الفقهية محمد بن احمد بن جزى، مكتبة اسامة بن زيد، بيروت ٢٢٦، المبدع في شرح المقنع: ابراهيم بن محمد بن مفلح المقدسي، المكتب الاسلامي، طبعة اولى: ٣٦٢/٤ و٣٨٢، روضة الطالبين: يحيى بن شرف الدين النووي، المكتب الاسلامي: ٣٣٢/٤.

المبحث الثاني الوكالة في الخصومة: شروطها والقبض فيها

ويشتمل على مطلبين هما:

- المطلب الأول: شروط الوكالة في الخصومة.
- المطلب الثاني: الوكالة في الخصومة والقبض.

المطلب الأول

شروط الوكالة في الخصومة

للكوالة بالخصومة شروطا عامة تشترك فيها مع الوكالة عموما، كما أن للوكالة بالخصومة شروطا خاصة تنفرد بها عن باقي أنواع الوكالات.

لذا سوف أتناول الشروط العامة بشكل موجز دون إطالة وركز البحث على ما تنفرد به الوكالة بالخصومة من شروط بشكل خاص.

الشروط العامة:

١. يشترط في الوكيل والموكل أن يكونا مالكين للتصرف. ومن هنا شاع بين الفقهاء: من ملك تصرفا ملك التوكيل فيه. أو كل من صح تصرفه لنفسه صح تصرفه لغيره^(١).

وهذا يعني أن الموكل والوكيل يجب ان يكونا عاقلين بالغين. لذلك لا يصح التوكيل ولا الوكالة من المجنون والصبي غير المميز والمغمي عليه والنائم ومن في حكمهم لقصور في العقل الذي هو مناط صحة التصرف.

أما البلوغ فقد اشترطه بعض الفقهاء منهم الشافعية والإمامية لأن العقل لا يتكامل قبل البلوغ، لذلك لا تصح وكالة الصبي المميز^(٢).

(١) بدائع الصنائع: ٢٠/٦، نهاية المحتاج الى شرح الفاظ المنهاج: محمد بن ابي العباس الرملي، دار الفكر، طبعة أخيرة: ١٥/٥، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، محمد بن محمد المغربي المعروف بالحطاب، دار الفكر، طبعة ثانية، سنة ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م: ١١٨/٥، المبسوط في فقه الإمامية: أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، نشر المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية: ٢٤٥/٢.

(٢) نهاية المحتاج: ١٥/٥، حاشية البيجرمي: ٢٠/٣، مبسوط الطوسي: ٢٤٥/٢.

وذهب الحنفية والمالكية والحنابلة: إلى أن البلوغ ليس شرطاً في الوكيل
والموكل فتصح وكالة الصبي المميز إذا أذن له وليه^(١).

ودليلهم أن انضمام إجازة الولي للتصرف دليل على قدرة الصبي على
مباشرة التصرف، ولأن الولي لا يأذن لمن تحت ولايته بتصرفات ضارة لأنه وجد
لمصلحته.

وكذلك لا تجوز وكالة المكره. لأن الوكالة عقد وأساسه الرضا ولا رضا
مع الإكراه وكذلك لا يكون الموكل هازلاً.

لكن الحنفية أجازوا وكالة المكره وينفذ تصرف الوكيل المكره ولا ضمان
عليه لأنه نائب فعبارة الموكل لكن الضمان على من أكرهه^(٢).

٢. يشترط أن يكون الموكل والوكيل معلومين، فلو كان الموكل مجهولاً
للوكيل ولا يعرف من هو لم تصح الوكالة.

كذلك يجب أن يكون الوكيل معيناً معلوماً فلا يصح أن يكون مجهولاً.

لأن الوكالة عقد تترتب بموجبه التزامات وحقوق، ولا يتحقق ذلك إلا أن
يكون معلوماً ومعيناً^(٣).

(١) بدائع الصنائع: ٢٠/٦، مواهب الجليل: ١٢٢/٥، كشاف القناع على متن الإقناع:
منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، نشر مكتبة النصر الحديثة، الرياض، السعودية:
٤٦٣/٣، الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان
المرداوي، الطبعة الأولى: ٣٩٠/٦.

(٢) المسوط للسرخسي: ١٤٧/٢٤.

(٣) المسوط للسرخسي: ٧٣-٧٢/١٩، مواهب الجليل: ٨٢/٥، حاشية
البيجرمي: ٥٠/٣.

وكذلك يشترط علم الوكيل بالوكالة لان الوكيل يقوم مقام غيره في إجراء تصرفات، فكيف يكون وكيلًا وترتب عليه التزامات وهو لا يعلم انه موكل.

كما يشترط أن يكون الموكل فيه - محل العقد - معلوما، ليتسنى للوكيل إجراؤه كما ينبغي، وان يكون معلوما للموكل لكي يعرف حدود تصرف الوكيل ليحملة الضمان عند التعدي. فإذا كان الموكل فيه مجهولا لم تصح الوكالة.

٣. يشترط في الموكل فيه - أي التصرف - أن يكون مملوكا للموكل كبيع داره أو سيارته أو يوكل في بيع أملاك ولده الصغير ولكن لا يجوز له بيع أملاك غيره. ولا ما هو محرم شرعا كالقرض بربا أو بيع خمر.

٤. أن يكون الموكل فيه قابلا للنيابة أي: يمكن أن يحل في إجراءاته شخص بدل شخص آخر، ولا يتعين إتيانه من الشخص بنفسه. فلا تصح الوكالة بحلف اليمين ولا النكاح بمعنى الوطاء. ولا الصلاة والصيام والوضوء وما شاكل ذلك.

الشروط الخاصة بالوكالة بالخصومة:

بعد أن ذكرنا بشكل سريع الشروط العامة للوكالة، يجدر بنا هنا أن نركز بحثنا على الشروط الخاصة بالوكالة بالخصومة التي هي موضوع بحثنا.

وهذه الشروط منها ما يعود على الموكل ومنها ما يعود على الوكيل. وهي كذلك منها ما هو موضع اتفاق الفقهاء ومنها ما هو محل خلاف بينهم.

لذا سوف أتناول هذه الشروط تباعا ذاكرا محل الاتفاق والخلاف في كل شرط:

١. أن يتحرى الوكيل الحق في وكالته.

تتميز الوكالة بالخصومة عن غيرها من الوكالات بما للوكيل فيها من دور خطير ومهم في تحصيل الحق والمساعدة على كشفه وبما يلعبه من دور خلال المرافعة وبما يهيئه من حجج وبراهين يقوي بها جانب الدعوى التي توكل للسترافع فيها ليدحض بها جانب خصمه.

ومن هنا كان على الوكيل ان يلتزم جانب الحق ويتحراه في مهمته، وعليه تجنب قصد ايقاع الضرر والظلم على الخصم.

فإذا علم أن موكله مبطل في دعواه ولا أساس لادعائه من الحق، فيجب على الوكيل أن لا يتوكل في مثل هذه المواضع حذر الإسهام في إيقاع الظلم على شخص معه الحق.

وهذا لا يتوقف على العلم باليقين؛ بل إذا ظن الوكيل أن موكله على جانب من الباطل، فيجب عليه تجنب التوكل عنه وهذا ما سنراه في أقوال الفقهاء. والأدلة على ذلك كثيرة منها:

١. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ لِلخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾^(١).

فقد ذكر الإمام القرطبي - رحمه الله - في تفسيرها ((فهى الله عَنِكَ عَنْ عَضْدِ أَهْلِ التَّهْمِ وَالِدِفَاعِ بِمَا يَقُولُهُ خَصْمُهُمْ مِنَ الْحِجَّةِ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النِّيَابَةَ عَنِ الْمَبْطَلِ وَالْمَتَّهَمِ فِي الْخِصُومَةِ لَا تَجُوزُ، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَخَاصِمَ عَنْ أَحَدٍ، إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ مُحَقَّقٌ)^(٢).

(١) سورة النساء من الآية: ١٠٥.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: (٣٧٧/٦)، وانظر ايضا زاد المسير في علم التفسير: عبد الرحمن بن الجوزي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م: ١٩٢/٢، تفسير القرآن الحكيم (المنار): محمد رشيد رضا، دار المعرفة - بيروت، طبعة ثانية:

وقال النبي ﷺ: (ومن أعان على خصومة بظلم فقد باء بغضب من الله)^(١).

وجاء في شرح الحطاب المالكي: (وينبغي للوكيل على الخصومة أن يتحفظ بدينه وألا يتوكل إلا بطلب يقبل فيه يقينه أن موكله فيه على حق)^(٢).

وجاء في كشف القناع: ((لا يجوز لأحد أن يخاصم عن غيره في إثبات حق أو نفيه، وهو غير عالم بحقيقة أمره، وكذا لو ظن الوكيل ظلمه - أي ظلم موكله - لم يجز أن يتوكل عنه إجراء له مجرى العلم))^(٣).

٢. أن لا يكون غرض الموكل من التوكيل الإضرار بخصمه. كأن يوكل عدوا لخصمه، سواء كانت هذه العداوة دينية أو دنيوية.

جاء في مواهب الجليل: (لا يباح لأحد توكيل عدو خصمه على الخصام، ولا عدو المخاصم على خصمه لان الضرر من الوجهين بين)^(٤).
ولا نه لا يسلم في دعواه الباطل لأجل عداوته لخصمه^(٥).

كذلك ذكر ابن فرحون ما يفيد أن جواز الوكالة بالخصومة مشروط بعدم الإضرار بالخصم، كان يختار وكيلا عرف باللدد والشغب في الخصومة^(٦).

(١) السنن الكبرى للبيهقي: ٨٢/٦.

(٢) مواهب الجليل: ١٨٥/٥.

(٣) كشف القناع للبهوتي: ٤٨٣/٣.

(٤) مواهب الجليل: ٢٠٠/٥، التاج والاكليل على مختصر خليل: محمد بن يوسف العبدري

المواق، مطبوع بهامش مواهب الجليل، دار الفكر، ط ٢، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م: ٢٠٠/٥.

(٥) المصدر السابق، وانظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: محمد عرفة الدسوقي، طبعة

عيسى البابي الحلبي، مصر ٣/٣٧٨.

(٦) تبصرة الحكام في اصول الاقضية ومناهج الحكام: ابراهيم بن محمد بن فرحون، دار الكتب

العلمية، تصوير عن الطبعة الاولى، ١٣٠١هـ.: ١٢٤/١.

وهذا ما يميز الشريعة الإسلامية عن القانون الوضعي، إذ أن الشريعة الإسلامية باعتبارها شريعة دينية تربط بين القاعدة الأخلاقية والقاعدة القانونية، وهي تعد القواعد الأخلاقية مقيدة للقواعد القانونية، وعليه فمن الضروري أن نفهم الأحكام الشرعية في ظل المفاهيم الأخلاقية التي يعبر عنها (بالمقاصد الشرعية).

وتأسيسا على هذا فان كل تصرف من التصرفات العقدية وغير العقدية يجب أن يكون خاليا من القصد الضار فإذا اقترن القصد الضار بالفعل المباح يقبله إلى محرما وممنوعا^(١).

يقول ابن القيم: (وقاعدة الشريعة التي لا يجوز هدمها أن المقاصد والاعتقادات معتبرة في التصرفات والعبارات كما هي معتبرة في القربات والعبادات، فالقصد والنية والاعتقاد يجعل الشيء حلالا أو حراما، صحيحا أو فاسدا، طاعة أو معصية)^(٢).

ويعضد هذا ما جاء عن رسول الله ﷺ (رحم الله رجلا سمحا إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى)^(٣).

ومن السماحة في الاقتضاء أن لا يقصد الموكل بالتوكيل الإضرار بخصمه فمثلا، أن لا يطالب المدين وان لا يرفع أمره إلى القضاء وهو مستعد للدفع في

(١) المدخل للتشريع الاسلامي: محمد فاروق النبهان، وكالة المطبوعات الكويت ط ١

. ٢٨/١٩٧٧

(٢) اعلام الموقعين: ٩٥/٣-٩٦.

(٣) رواه البخاري في صحيحه: كتاب البيوع، باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع:

٧٥/٢، وابن ماجه: باب السماحة في البيع، رقم الحديث: (٣٢٠٣)، ٤٢/٢.

وقت قريب، ليغرمه الرسوم وأجر المحاماة أو أتعاب المحامي بقصد الإساءة إلى سمعته وإشغال وقته من دون جدوى تعود عليه إلا الإضرار بخصمه^(١).

ومن الجدير بالذكر أن الموكل إذا شرح مظلّمته للوكيل (المحامي) للانتصاف من خصمه والحصول على حقه، ومساعدة الوكيل له بإزالة الظلم عنه، فلا حرج في ذلك.

ومن المفيد أن إباحة الجهر بالمظلّمة للموكل، أو مشروعية ذلك بقدر ما تدعو الحاجة على وجه الشكاية والإيضاح، وهو من باب الضرورات لأنه ارتكبت أخف الضررين والضرورات تقدر بقدرها (كما يقول أهل الأصول) فلا يجوز للمظلوم أن يتبع هواه ويسترسل ويتمادي في الطعن والجهر بما لا دخل له في قضيته أو مظلّمته وما لا دخل له في منع الظلم يقول تعالى ﴿لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم وكان الله سميعا عليما﴾^(٢).

يقول ابن تيمية ((المظلوم له أن يذكر ظالمه بما فيه، إما على وجه دفع ظلمه أو استيفاء حقه، كما قالت هند: يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح وأنه ليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي، فقال لها النبي ﷺ: (خذي ما يكفيك وولّدك بالمعروف)^(٣).

(١) الادب النبوي: محمد بن عبد العزيز الخولي، دار المعرفة-بيروت، سنة:

١٤٠٤هـ/١٩٨٤م،: ٣٢.

(٢) سورة النساء: آية ١٤٨، انظر المنار رضا: ٦/٦٠٥، روح المعاني للألوسي: ٦/٣١٦.

(٣) رواه البخاري في صحيحه في مواضع منها: ٣٠/١٧٢، ٧/٨٤، ومسلم: ٣/١٣٣٨،

رقم الحديث (١٧١٤).

وكما يقول الرسول ﷺ: (لِيُالْوَاجِدُ يَحِلُّ عَرْضُهُ وَعَقُوبَتُهُ)^(١). يقول وكيع:
عرضه: شكايته وعقوبته: حبسه^(٢).

٣. أن لا يكون الموكل قد قاعد الخصم أمام القضاء أو القاضي مرتين أو أكثر.
لانعقاد المقالات بينهما وقرب انفصال خصومتها. والتوكيل يؤدي إلى
طولها وتجديدها فلا يجوز لأحدهما التوكيل بعد المقاعدة إلا لعذر وهذا رأي
المالكية^(٣).

جاء في الكافي: وإذا شرع المتخاصمان في المناظرة بين يدي الحاكم لم يكن
لأحدهما أن يوكل لأنه عند مالك: ضرب من اللدد إلا أن يخاف من خصمه
استطالة بسبب ونحوه فيجوز له حينئذ أن يوكل من يناظره عنه^(٤).

وحجة المالكية في مذهبهم هذا: أن شأن الثلاثة مجالس أن تنعقد فيها
المقالات بين الموكل وخصمه، وهذا يؤدي إلى ظهور الحق فالتوكيل حينئذ يوجب

(١) ابو داود: باب الحيس بالدين: ٣/٣١٣، برقم: ٣٦٢٨، والنسائي في سننه: باب مطل
الغني: ٧/٣١٦، وابن ماجه: ٢/٨١١ برقم: ٢٤٢٧، المستدرک على الصحيحين: محمد بن
عبد الله الحاكم، دار الفكر - بيروت، ٣/١٠٢، وصححه ووافقه الذهبي.

(٢) انظر مجموعة فتاوى ابن تيمية: احمد بن عبد الحليم بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن
القاسم، الطبعة الأولى: ٢٨/٢٢٩-٢٣٠.

(٣) القوانين الفقهية لابن جزي: ٢١٦، مواهب الجليل: ٥/١٨٣، حاشية الدسوقي:
٣/٣٧٨.

(٤) الكافي في فقه اهل المدينة المالكي، يوسف بن عبد البر القرطبي: ٢/٧٨٧.

تجديد المنازعة وكثرة الشر على أن يستثنى قيام عذر للتوكيل كمرض أو سفر الموكل أو حلفه إلا يخاصمه لكونه خصما لدودا لا حلفا في غير موجب^(١).

والمالكية في مذهبه هذا لا يريدون إطالة النزاع وتجديد الخصومة وتأخير حسم الدعوى، فان ذلك يسبب عدول الموكل عن المخاصمة بعد أن ناشبها بإبانة غيره فيها.

ونظرة المالكية هذه فيها الكثير من الواقعية لوضع حد لكل محاولة يسعى من خلالها الموكل إطالة النزاع للإضرار بخصمه.

٤. ان لا يكون الوكيل اباً للموكل، وبه قال العطار وغيره من المالكية حيث نص على ان لا يصح للرجل أن يوكل أباه ليطلب حقه وعللوا ذلك بأنه استهانة بالأب. ولا نخطا رتبة وكالة الخصام عند العلماء: استقبحوا للرجل أن يوكل أباه لأنه إهانة له^(٢).

ولم يقل بهذا جمهور المذاهب الفقهية، فقد تعامل صحابة رسول الله ﷺ ومن بعدهم بهذه المهنة، وهذا دليل على أنها لم تكن وضیعة، ولا مزرية بقدر متعاطيها، خصوصا في سلفنا الصالح حيث كانوا يدافعون عن حقوق المهضوم ونصرة المظلوم بالحجج الصحيحة والبيانات الصادقة، وهذا من أسمى الأعمال.

٥. أن لا يكون الموكل معروفا بالظلم والجبروت والادعاء بالباطل.

يقول الشيخ الشنقيطي: (والذي يظهر لي - والله تعالى اعلم - في مسألة التوكيل على الخصام والمحاكمة أن الصواب فيها التفصيل: فان كان الموكل عرف

(١) اسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه الإمام مالك: أبو بكر بن حسن الكشناوي، دار الفكر، طبعة ثانية: ٣٨٠/٢.

(٢) تبصرة الحكام: ١٢٥/١، مواهب الجليل للخطاب: ١٨٥/٥.

بالظلم والجبروت والادعاء بالباطل فلا يقبل منه التوكيل لظاهر قوله تعالى: ﴿ولا تكن للخائنين خصيماً﴾^(١). وان كان معروفاً بغير ذلك فلا مانع من توكيله على الخصومة والعلم عند الله تعالى^(٢).

٦. أن يكون الموكل معذوراً عند توكيله، أما إذا لم يكن معذوراً فليس له أن يوكل إلا برضا الخصم، وهو رأي أبي حنيفة - رحمه الله - وسحنون من المالكية^(٣).

يقول القرطبي: ((وجواز توكيل ذوي العذر متفق عليه، فأما من لا عذر له فالجمهور على جوازها، وقال أبو حنيفة وسحنون: لا يجوز))^(٤).

ثانياً: رأي الجمهور

وذهب جمهور الفقهاء إلى خلاف ما ذهب إليه أبو حنيفة فقالوا بجواز التوكيل بالخصومة ولا يتوقف هذا على رضا الخصم. وبهذا قال صاحبان من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية والإمامة والزيدية^(٥).

(١) سورة النساء: من الآية ١٠٥.

(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد أمين بن المختار الشنقيطي، عالم الكتب بيروت: ٤٩/٤.

(٣) المبسوط: ٧/١٩، بدائع الصنائع: ٢٢/٦، أحكام القرآن محمد بن عبد الله بن العربي، دار الفكر - بيروت، تحقيق: علي البجاوي: ١٢٣١/٣، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٣٧٦/١٠.

(٤) الجامع لأحكام القرآن: ٣٧٧/١٠.

(٥) بدائع الصنائع: ٢٢/٦، مواهب الجليل للحطاب: ١٨٤/٥، القوانين الفقهية لابن جزي: ٢١٥، الام محمد بن ادريس الشافعي، دار الفكر، طبعة ثانية، سنة ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م: ٢٣٣/٣، نهاية المحتاج: ٢٤/٥، مغني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج: محمد الشربيني

ثالثاً: رأي الإمام السرخسي ومتأخري الحنفية.

ذهب الإمام السرخسي، وبقوله هذا يفتى عند متأخري الحنفية^(١). إلى ترك أمر التوكيل إلى القاضي فإذا رأى القاضي أن الممتنع عن قبول توكيل خصمه، إنما يمتنع تعنتاً فعلى القاضي قبول توكيل خصمه، ولا اعتبار بعدم قبول الآخر.

أما إذا علم من الموكل أنه يوكل بقصد إيقاع الضرر على خصمه، فلا يقبل القاضي توكيله إلا برضا الخصم.

يقول السرخسي: ((والذي نختاره في هذه المسألة من الجواب أن القاضي إذا علم من المدعي التعنت في إباء التوكيل لا يمكنه من ذلك ويقبل التوكيل من الخصم، وإذا علم من الموكل القصد إلى الإضرار بالمدعي في التوكيل لا يقبل ذلك منه إلا برضا الخصم فيصير إلى دفع الضرر من الجانبين)^(٢)

وحجة الإمام أبي حنيفة في مذهبه هذا:

١. أن الحق في الدعوى الصادقة الانكار الصادق، ودعوى المدعي خير، والخبر يحتمل الصدق والكذب وكذا يحتمل السهو والغلط، وكذلك إنكار المدعى عليه يحتمل ذلك، فلا يزداد الاحتمال في خبره بمعارضة المدعي.

٢. قياس الوكالة على الحوالة.

الخطيب، دار احياء التراث العربي: ٢/٢٢٠، المغني: ٥/٢٠٤، المحلى: لعلي بن احمد بن حزم، دار الاوقاف الجديدة، تحقيق: احمد شاكر: ٨/٢٨٣، تذكرة الفقهاء: جمال الدين الحسن بن يوسف بن علي بن مطهر، نشر المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية: ٢/١١٨، الروض النظير: ٤/٧٩.

(١) المبسوط: ٨/١٩، تبين الحقائق للزيلعي: ٤/٢٥٥، الباب في شرح الكتاب، لعبد الغني

الميداني، المكتبة العلمية سنة ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، ٢/١٣٩.

(٢) المبسوط: ٨/١٩.

يقول السمناني: ((أبو حنيفة يقول في هذا -أي التوكيل بغير رضا الخصم- ترك التسوية بينهما في الحكم وقد منع الشرع ذلك، وقاسه على الحوالة في اعتبار رضا المحتال))^(١).

ويقصد بذلك أن الخصومات متباينة، والجواب حق لازم على الخصم، فصار توكيل غيره نظير الحوالة، ألا يرى انه لا يوكل إلا الألد الأشد إنكارا فيلحق الخصم الآخر ضرر كبير، فالناس يتفاوتون في الخصومات، فربما يكون الوكيل قويا، فيعجز من يخاصمه عن إحياء حقه فيتضرر به فاشترط رضا الخصم ليكون لزوم الضرر مضافا إلى التزامه، أما صاحب العذر فأجيز له التوكيل من غير رضا الخصم لخوف فوت حقه وهلاكه، وكذلك المرأة لأنها تستحي أن تحضر لمخالف الرجال وعن الجواب.

واحتج الجمهور بما يأتي:

١. بما رواه الإمام البخاري أنه: ((كان لرجل على النبي ﷺ سن من الإبل فجاءه يتقاضاه فقال: أعطوه، فطلبوا سنه فلم يجدوا إلا سنا فوقها، فقال: أعطوه، فقال: أوفيتني أوفى الله بك، فقال الرسول ﷺ: أن خياركم أحسنكم قضاء))^(٢).

فقد ذكر شراح الحديث أن فيه حجة لمذهب الجمهور في جواز التوكيل دون التوقف على عذر مرض أو سفر أو رضا خصم^(٣).

(١) روضة القضاة: ٢/٦٣٨.

(٢) انظر صحيح البخاري: ٣/١٣٠.

(٣) ارشاد الساري شرح صحيح البخاري: أحمد بن محمد القسطلاني، دار الفكر: ٤/٢٥٨، عمدة القاري القاري شرح صحيح البخاري، محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي: ٥/٦٨٧.

٢. أن التوكيل بالخصومة حق للموكل فلا يتوقف على رضا غيره، كالتوكيل، باستيفاء الديون، ولأن من ملك حقاً جاز له أن يوكل فيه كما لو خصم الموكل بنفسه.

٣. ولأن رضا الخصم لو كان مطلوباً شرعاً لنقل ذلك عن الصحابة، فقد جرت الوكالات في المطالبة بالحقوق في عهدهم، دون التوقف على رضا الخصم، فكان علي عليه السلام يوكل في المنازعات التي تنشأ بينه وبين غيره وكان قادراً على الحضور إلا أنه كان يكره ذلك، ولم ينقل عن أحد من الصحابة أنه أنكر عليه ذلك. ولأن الخصومة حق تجوز فيه النيابة فلم يشترط فيها رضا خصمه كسائر الحقوق.

٤. ولأن صاحب الحق ربما لا يجيد عرض الكلام وبيانه، فيقصر أو لا يود أن يتولى المطالبة بنفسه أو تكثر مشاغله، فيحتاج توكيل من ينوب عنه، فلا اعتبار لعدم رضا خصمه^(١).

المناقشة والترجيح

يظهر من خلال عرض آراء وأدلة الجمهور والإمام أبو حنيفة، أن الخلاف ليس على جواز التوكيل وإنما الخلاف في اللزوم.

يقول المرغيناني: ((لا خلاف في الجواز وإنما الخلاف في اللزوم))^(٢).

فالخلاف ليس في جواز التوكيل بالخصومة بغير رضا الخصم، وإنما الخلاف في اللزوم فعند أبي حنيفة رحمه الله لا يلزم وعندهم يلزم، ومعناه هل ترتد الوكالة برد الخصم أم لا. عنده ترتد خلافاً للجمهور.

(١) مواهب الجليل ١٨٤/٥، نهاية المحتاج: ٢٤/٥، المغني: ٢٠٥/٥.

(٢) الهداية: ١٣٦/٣.

جاء في فتح القدير: ((التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز معناه ولا يجبر على قبول الوكالة وهو المختار))^(١).

والظاهر أن الإمام السرخسي يأخذ رأياً متوسطاً بين رأي الإمام ورأي صاحبه الذي هو رأي الجمهور، وسبب الخلاف بين الإمام أبو حنيفة والجمهور هو أي الحقين أولى بالرعاية، حق الخصم في اختيار من ينوب عنه في دعواه، أو حق خصمه في ألا يتلى بوكيل محجاج شديد الخصام، فمن قدم حق الأول أطلقه، ومن راعى حق الثاني مال إلى التقييد.

إلا أن الراجح هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء في جواز التوكيل في الخصومة من غير توقف على رضا الخصم بما استدلوا به.

أما احتمال الصدق والكذب في الدعوى فلا ينهض حجة في إبطال حق يملكه الموكل ولأن الغالب أن الموكل حين يقيم دعواه إنما يقيمها على اعتبار أن الحق معه. بتصوره وان لم يكن في حقيقة الأمر كذلك.

أما الاحتجاج في تفاوت الناس في شدة المخاصمة مخافة إيقاع الضرر بالخصم، فهذه حجة للجمهور أيضاً، لأن الموكل قد لا يقدر على مواجهة خصمه في القضاء لشدة خصومته، فيجوز له الاستعانة بوكيل يستطيع مواجهة مثل هذا الخصم، فيكون منعه من التوكيل إيقاع للضرر عليه، من هذا يتجلى لنا رجحان رأي الجمهور فيما ذهبوا إليه.

ومن الأعذار التي توجب لزوم التوكيل من غير رضا الخصم عند أبي

حنيفة:

أ- المرض والسفر

(١) شرح فتح القدير: ٥٥٩/٦، البناية: ٢٧٠/٧

قال السنناني - رحمه الله -: ((ولا يجوز من غير رضا الخصم إلا أن يكون الموكل مريضاً لا يستطيع أن يحضر مجلس الحكم، أو غائباً مسافة تقصر فيها الصلاة، وهذا قول أبي حنيفة))^(١).

ب- إذا كان الموكل لا يحسن الدعوى بنفسه، بان يكون عاجزاً عن بيان الخصومة بنفسه^(٢).

ج- حياء البكر والمرأة التي لم تعتد مخالطة الرجال:.

يقول السرخسي: ((المقصود بإحضار البكر لا يحصل، لأنها تستحي فتسكت والشرع مكنها من ذلك فجاز لها أن توكل من غير رضا الخصم))^(٣).

جاء في المبسوط نقلاً عن أبي يوسف رحمه الله:

((وهكذا كان يقول أبو يوسف في المرأة التي ليست معتادة مخالطة الرجال، فإنها لا تتمكن من الجواب، إذا حضرت مجلس الحكم، فإن حشمة القضاء تمنعها من ذلك، وإذا كان المقصود لا يحصل بحضورها، جاز لها أن توكل))^(٤).

وجاء في الاختيار: ((واستحسن المتأخرون أن المرأة إذا كانت مخدرة^(٥)،

(١) روضة القضاة: ٢/٦٣٨، المبسوط للسرخسي: ٧/١٩، بدائع الصنائع: ٦/٢٢، الاختيار

لتعليل المختار عبد الله بن محمود الموصلي، دار المعرفة، طبعة ثانية: ٢/١٥٧.

(٢) تكملة حاشية ابن عابدين: ٧/٤٣٠.

(٣) المبسوط: ٨/١٩، بدائع الصنائع: ٦/٢٢.

(٤) المبسوط: ٨/١٩، وانظر البناية شرح الهداية: ٧/٢٧٢.

(٥) المخدرة: هي التي لا يراها غير المحارم من الرجال.

جاز توكيلها، بغير رضا الخصم لعجزها عن الخصومة بسبب الحياء والدهشة^(١).

د- الحيض.

ويعد هذا عذرا إذا كان القاضي يقضي في المسجد، إذا كانت الموكلة مدعية، وان كانت الموكلة مدعى عليها كذلك إلا أن يؤخرها حتى يخرج القاضي من المسجد - أي يكون القضاء خارج المسجد - فحينذاك لا يجوز لها التوكيل بغير رضا الخصم^(٢).

(١) انظر الاختيار لتعليل المختار: ١٥٧/٢، الهداية شرح بداية المبتدي: علي بن أبي بكر

المرغيناني، المكتبة الإسلامية: ١٣٧/٣.

(٢) البناية شرح الهداية: ٢٧٢/٧.

المطلب الثاني

الوكالة في الخصومة والقبض

إذا توكل شخص عن آخر في خصومة وبعد المرافعة صدر الحكم لصالحه وصالح موكله، فهل لهذا الوكيل المخاصم ان يقبض الحق الذي خاصم فيه ؟ وكذلك اذا توكل شخص عن آخر في قبض حق سواء كان عينا أم ديناً فأنكر من عليه الحق او ماطل فهل للوكيل في القبض ان يخاصم عن موكله في هذا الحق.

هذا ما سنبحثه في فرعين ان شاء الله.

الفرع الأول:

إذا ترفع الوكيل في حق أمام القضاء وكسب القضية وصدر الحكم بذلك وكان الحق ديناً أو عينا فهل له قبضه ؟ في هذه المسألة رأيان:

الرأي الأول: ذهب جمهور الفقهاء من المالكية، والشافعية، والحنابلة، وزفر من الحنفية، ورواية عن أبي يوسف، وبه قال الإمامية، إلى أن الوكيل في الخصومة ليس له قبض الحق الذي خاصم فيه سواء كان ديناً أم عينا إلا بتوكيل جديد^(١).

(١) انظر المهذب: ٣٥١/١، المغني: ٨٣/٥، الهداية بهامش فتح القدير: ٩٦/٦، وتكملة ابن عابدين: ٣٦١/٧، تذكرة الفقهاء: ١٢٨/٢.

جاء في شرح الخطاب، وقال في المقدمات: إذا وكل الرجل وكالة مطلقة لم يخصه بشيء دون شيء فهو وكيل في جميع الأشياء، وإن سمي ببعاء أو ابتياعاً أو خصاماً أو شيئاً من الأشياء فلا يكون وكيلاً إلا فيما سمي^(١).

ويقول الإمام الغزالي: (أن فيه ثلاثة أقوال أعد لها أن الوكيل في الخصومة لا يقبض)^(٢).

واستدلوا بما يأتي: بان الموكل رضي أن يكون وكيلاً في الخصومة لا القبض والقبض غير الخصومة؛ لان الخصومة قول يستعمل في إظهار الحقوق، أما القبض فإنه فعل حسي، فمن يصلح للخصومة ربما لا يصلح للقبض، لان الخصومة يختار لها الشديد الخصام أما القبض فيختار له الأمين، ولان الإذن لا يتناوله نطقاً ولا عرفاً، إذ ليس كل من يرتضيه لتثبيت الحق يرضاه لقبضه لاختلاف الأحوال واحتمال الخيانة^(٣).

الرأي الثاني: ذهب الإمام أبو حنيفة وصاحبه، وهو قول الزيدية إلى أن الوكيل في الخصومة له قبض الدين الذي خاصم فيه^(٤).

واستدلوا بما يأتي: بأن من ملك شيئاً ملك إتمامه، وتام الخصومة وانتهائها بالقبض وذلك لان ما لم يقبضه يتوهم عليه الإنكار بعد ذلك والمطل ويحتاج

(١) شرح الخطاب: ١٩٣/٥.

(٢) الوجيز في فقه الإمام الشافعي: حجة الإسلام محمد أبو حامد الغزالي، مطبعة الآداب والمؤيد بالقاهرة: ١/١٩٠.

(٣) الهداية بهامش فتح القدير: ٩٦/٦، انظر المهذب: ٣٥١/١.

(٤) بدائع الصنائع: ٢٥/٦، الهداية بهامش فتح القدير: ٩٦/٦، تكملة ابن عابدين: ٣٦١/٧،

البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، أحمد بن يحيى المرتضى / مؤسسة الرسالة، بيروت/ سنة الطبع ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م: ٦٢/٥.

إلى المرافعة باثبات الخصومة من جديد فكله بفصلها فالتقبض دخل
ضمننا^(١).

الرأي الراجح:

والراجح هو ما ذهب إليه الجمهور فليس للوكيل بالخصومة قبض الحق
الذي خاصم فيه؛ لأن الخصومة شيء والتقبض شيء آخر ومن توكل في شيء لا
يكون وكيلًا في غيره؛ ولأن وكيل الخصومة ليس كوكيل القبض ففي الأول تعتبر
ويراد شدته وفي الثاني تعتبر ويراد أمانته، وإن الحنفية أفتوا برأي زفر وعللوا ذلك
بخراب ذم الوكلاء^(٢).

الفرع الثاني: هل للوكيل في قبض حق أن يخاصم فيه ؟

إذا توكل شخص عن آخر في قبض حق كدين أو عين ثم جحد الغريم حق
الموكل وأنكره، فهل للوكيل أن يخاصمه لدى القضاء لإثبات هذا الحق ؟
للفقهاء في هذه المسألة ثلاثة آراء:

الرأي الأول: ذهب جمهور الفقهاء منهم الصحابان وراويـة عن أبي حنيفة
والمالكية والشافعية في أحد القولين والحنابلة في غير المذهب والإمامية إلى أن
وكيل القبض سواء كان الحق دينًا أو عينًا لا يملك أن يخاصم في إثباته عند
جحد^(٣).

(١) بدائع الصنائع: ٢٥/٦، الهداية بهامش فتح القدير: ٩٦/٦.

(٢) بدائع الصنائع: ٢٥/٦.

(٣) الهداية بهامش فتح القدير: ٩٩/٦، تكملة ابن عابدين: ٣٦٣/٧، المهذب: ٣٥١/١، الوجيز

للغزالي: ١٩٠/١، شرح الخطاب: ١٩٤/٥، الانصاف للمرداوي: ٣٩٤/٥، تذكرة
الفقهاء: ١٢٨/٢.

وحجتهم في ذلك: هي أن القبض والخصومة معنيان مختلفان، فالتوكيل بأحدهما ليس توكيلا بالآخر، ولأن القبض ممكن حصوله بلا خصومة فلا حاجة إلى جعله وكيلا في غيره، ولأن صاحب الدين -أي الموكل- له أخذه من غير قضاء ومن غير رضا الغريم لأنه حقه كما في الوديعة^(١).

الرأي الثاني: ذهب الشافعية في قول آخر والحنابلة في المذهب، إلى أن الوكيل بالقبض يملك المخاصمة في إثباته سواء كان الحق ديناً أو عيناً^(٢). وحجتهم على هذا: أنه لا يتوصل إلى القبض إلا بالثنية فكان إذنا فيه عرفاً، ولأن القبض لا يتم إلا به فملكه، كما لو وكل في شراء شيء ملك تقدير ثمنه أو في بيع ملك تسليمه

الرأي الثالث: وهو رواية عن الإمام أبي حنيفة يوافقها الزيدية حيث ذهبوا إلى التفصيل^(٣).

- فإن كان التوكيل في قبض عين فلا يجوز للوكيل أن يخاصم لإثباتها إلا بتوكيل خاص.
- أما إذا كانت الوكالة بقبض دين فإن للوكيل بقبضه أن يخاصم في إثباته عند جرده.

(١) الهداية بمامش فتح القدير: ٩٩/٦، تكملة ابن عابدين: ٣٦٣/٧، المهذب: ٣٥١/١، الوجيز للغزالي: ١٩٠/١، شرح الخطاب: ١٩٤/٥، الانصاف للمرداوي: ٣٩٤/٥، تذكرة الفقهاء: ١٢٨/٢.

(٢) المهذب: ٣٥١/١، الوجيز للغزالي: ١٩٠/١، الانصاف للمرداوي: ٣٩٤/٥.

(٣) لهداية بمامش فتح القدير: ٩٩/٦، تكملة ابن عابدين: ٣٦٣/٧، البحر الزخار: ٦٢/٥.

وحجتهم في ذلك: أن الموكل في قبض العين أمين محض إذ لا مبادلة هنا فإنه يقبض عين الحق الموكل فيه فأشبهه الرسول أي: انه وكيل في نقل العين فلا حق له أن يخاصم في إثباتها.

أما إذا كانت الوكالة في قبض دين فان للوكيل بقبضه أن يخاصم في إثباته عند جرده؛ لان الموكل ملكه بالتملك ولان الديون يقضى بأمثالها، إذ أن قبض الدين نفسه لا يتصور إلا انه جعل القبض استيفاء لعين حق الموكل من وجه فأشبهه الوكيل بأخذ الشفعة لأنه يكون خصما قبل القبض كما يكون خصما قبل الأخذ.

الرأي الراجح:

والراجح من هذه الأقوال كما يبدو لي هو القول الأول وهو أن الوكيل بالقبض لا يكون وكيلاً بالخصومة فيه لما ذكر أن الخصومة غير القبض، ومن وكل في أحدهما لا يكون في الآخر، ولا فرق بين العين وبين الدين إذ كلاهما يكون الوكيل أميناً فيه وكلاهما يقبضه الوكيل وينقله.

الخاتمة

بعد أن يسر لي الله تعالى إتمام هذا البحث أود أن أجمل ما ظهر لي من خلال إعدادة:

- أن الوكالة بالخصومة: عقد ينيب بموجبه شخص غيره يقوم بما يقوم به أمام القضاء من دفع واعتراضات وردود حسب موضعه عن المدعي أو عن المدعى عليه.
- أن الفقهاء متفقون على رجوع حكم وآثار وحقوق الوكالة إلى الموكل سواء أضاف الوكيل العقد إلى موكله أو إلى نفسه.
- يجب على الوكيل في الخصومة أن يتحرى الحق في قبوله التوكل عن أحد الخصمين.
- هناك شروط خاصة تنفرد بها الوكالة في الخصومة عن غيرها من أنواع الوكالات منها ما هو محل اتفاق كتجري الحق، ومنها ما هو محل خلاف بين الفقهاء كشرط رضا الخصم بالوكالة وغيره.
- رغم إطلاق الكثير من العلماء المعاصرين على الخامة أنها هي الوكالة في الخصومة، إلا أن الخامة بوضعها الحالي هي أشمل وأعم من الوكالة في الخصومة حيث تشمل على ممارسات هي تدخل ضمن الإجارة في الفقه الإسلامي كتقديم الاستشارات القانونية وإنجاز العقود وغيرها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قائمة المصادر

بعد القرآن الكريم:

أولاً: كتب التفسير

١. أحكام القرآن: محمد بن عبد الله بن العربي، دار الفكر - بيروت، تحقيق: علي البجاوي.
٢. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن المختار الشنقيطي، علم الكتب - بيروت.
٣. تفسير القرآن الحكيم (المنار): محمد رشيد رضا، دار المعرفة - بيروت، طبعة ثانية
٤. الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد القرطبي، دار إحياء التراث العربي، سنة ١٣٧٦هـ، ١٩٥٧م.
٥. جامع البيان في تفسير القرآن، محمد بن جرير الطبري، دار المعرفة، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
٦. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي، دار الفكر، سنة: ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.
٧. زاد المسير في علم التفسير: عبد الرحمن بن الجوزي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.

ثانياً: كتب الحديث

٨. أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه الإمام مالك: أبو بكر بن حسن الكشناوي، دار الفكر، طبعة ثانية.

٩. إرشاد الساري شرح صحيح البخاري: أحمد بن محمد القسطلاني، دار الفكر.
١٠. سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام: محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني المعروف بالأمر، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني بالقاهرة.
١١. سنن الترمذي: محمد بن عيسى الترمذي، دار إحياء التراث العربي، تحقيق أحمد شاكر.
١٢. سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني، دار إحياء التراث العربي.
١٣. سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني، دار إحياء التراث العربي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
١٤. سنن الدارقطني: علي بن عمر الدارقطني، عالم الكتب، بيروت طبعة ثانية سنة ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
١٥. السنن الكبرى: أحمد بن علي البيهقي، دار الفكر.
١٦. صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٧. صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج النيسابوري، دار الفكر، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
١٨. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي.
١٩. المستدرک علی الصحیحین: محمد بن عبد الله الحاكم، دار الفكر — بيروت.
٢٠. المسند، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، بيروت، طبعة ثانية، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

٢١. نيل الاوطار شرح منتقى الأخبار: محمد علي الشوكاني، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.

ثالثا: كتب اللغة

٢٢. تاج العروس: محمد مرتضى الزبيدي، دار صادر، سنة ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م.

٢٣. جوهرة اللغة: ابن دريد محمد بن الحسن الازدي، دار صادر، سنة ١٣٤٤هـ.

٢٤. القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار الجيل.

٢٥. لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر.

٢٦. معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

رابعا: كتب الفقه

المذهب الحنفي:

٢٧. الاختيار لتعليل المختار: عبد الله بن محمود الموصلبي، دار المعرفة، طبعة ثانية.

٢٨. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: أبو بكر بن مسعود الكاساني، دار الكتاب العربي، طبعة ثانية، ١٤٠٢هـ.

٢٩. البناية في شرح الهداية: محمود بن أحمد العيني، دار الفكر، طبعة أولى، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٣٠. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي مع حاشية شهاب الدين احمد الشلبي، طبعة أولى بولاق.

٣١. الدرر الحكام من غرر الأحكام: محمد بن فراموز (منلا خسرو) مطبعة احمد كامل، سنة ١٣٢٩هـ.
٣٢. روضة القضاة وطريق النجاة: علي بن محمد الرحي السمناني، مطبعة اسعد، بغداد، تحقيق د. صلاح الدين الناهي.
٣٣. شرح فتح القدير: محمد بن عبد الواحد بن المهام، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣٤. اللباب في شرح الكتاب: عبد الغني الميداني، المكتبة العلمية، سنة ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
٣٥. المبسوط: محمد بن أحمد السرخسي، دار المعرفة، طبعة ثالثة، سنة ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.
٣٦. الننف في الفتاوى: علي بن الحسين السعدي، مؤسسة الرسالة، طبعة ثانية، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
٣٧. الهداية شرح بداية المبتدي: علي بن أبي بكر المرغيناني، المكتبة الإسلامية.
٣٨. حاشية قرّة عيون الأخبار تكملة رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار: محمد بن علاء الدين نجل ابن عابدين، دار الفكر طبعة ثانية، سنة ١٣٨٦هـ. ١٩٦٦م.
- المذهب المالكي:
٣٩. التاج والإكليل على مختصر خليل: محمد بن يوسف العبدري المواق، مطبوع بمامش مواهب الجليل، دار الفكر، طبعة ثانية، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

٤٠. تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الحكام: ابراهيم بن محمد بن فرحون، دار الكتب العلمية، تصوير عن الطبعة الأولى، ١٣٠١هـ.
٤١. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: محمد عرفة الدسوقي، طبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.
٤٢. القوانين الفقهية: محمد بن احمد بن جزى، مكتبة أسامة بن زيد، بيروت.
٤٣. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، محمد بن محمد المغربي المعروف بالخطاب، دار الفكر، طبعة ثانية، سنة ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.
- المذهب الشافعي:
٤٤. الام: محمد بن إدريس الشافعي، دار الفكر، طبعة ثانية، سنة ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
٤٥. حاشية البجيرمي على منهج الطلاب (التجريد لنفع العييد) الطبعة الأخيرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٦٩هـ.
٤٦. روضة الطالبين: يحيى بن شرف الدين النووي، المكتب الإسلامي.
٤٧. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: محمد الشربيني الخطيب، دار إحياء التراث العربي.
٤٨. المهذب في فقه الإمام الشافعي، ابراهيم بن يوسف الشيرازي، دار المعرفة، طبعة ثالثة، سنة ١٩٥٩م.
٤٩. نهاية المحتاج إلى شرح ألفاظ المنهاج: محمد بن أبي العباس الرملي، دار الفكر، طبعة أخيرة.

٥٠. الوجيز في فقه الإمام الشافعي: حجة الإسلام محمد أبو حامد الغزالي، مطبعة الآداب والمؤيد بالقاهرة.

المذهب الحنبلي:

٥١. أعلام الموقعين عن رب العالمين: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، دار الجيل، ١٩٧٣م.

٥٢. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي، الطبعة الأولى.

٥٣. الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي، ط-٥، المكتب الإسلامي-بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥٤. كشاف القناع على متن الإقناع: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، نشر مكتبة النصر الحديثة، الرياض، السعودية.

٥٥. المبدع في شرح المنع: إبراهيم بن محمد بن مفلح المقدسي، المكتب الإسلامي، طبعة أولى.

٥٦. مجموعة فتاوى ابن تيمية: أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن القاسم، الطبعة الأولى.

٥٧. المغني على مختصر الخرقي مع الشرح الكبير: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، دار الكتاب العربي سنة ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

المذهب الامامي:

٥٨. تذكرة الفقهاء: جمال الدين الحسن بن يوسف بن علي بن مطهر، نشر المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية.

٥٩. المسوط في فقه الامامية: أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، نشر المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية.

المذهب الزيدي:

٦٠. البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، أحمد بن يحيى المرتضى / مؤسسة الرسالة، بيروت / سنة الطبع ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م.

٦١. الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير: شرف الدين الحسين بن احمد السياغي، طبعة ثانية، نشر مكتبة المؤيد بالطائف.

المذهب الظاهري:

٦٢. المحلى: علي بن احمد بن حزم، دار الأوقاف الجديدة، تحقيق: احمد شاکر.

خامسا: الكتب العامة

٦٣. تاريخ بغداد: احمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٦٤. أصول المرافعات في القضاء الشرعي: محمد شفيق العاني، مطبعة الإرشاد، طبعة ثانية، بغداد، سنة ١٣٨٤هـ، ١٩٦٥م.

٦٥. حرية الدفاع: طه أبو الخير، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧١م.

٦٦. منار السبيل: ابراهيم بن محمد بن ضويان، المكتب الإسلامي، طبعة خامسة، سنة ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٦٧. نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي: ظافر القاسمي، دار النفائس، بيروت، طبعة ثانية، سنة ١٤٠٣هـ، ١٩٨٢م.

٦٨. التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي وتطبيقه: محمد مصطفى الزحيلي، دار الفكر، دمشق، سنة ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٦٩. العقيدة أثرها في بناء الجيل: عبد الله عزام، مكتبة الأقصى، طبعة ثالثة.
٧٠. نظرية الدعوى بين الشريعة وقانون المرافعات المدنية: محمد نعيم ياسين، وزارة الأوقاف الأردنية، رسالة دكتوراه.
٧١. الخطابة: محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، طبعة أولى.
٧٢. الخامة تاريخها في النظم وموقف الشريعة الإسلامية منها: مشهور حسن محمود سليمان، دار الفيحاء، عمان - الأردن، طبعة أولى، سنة ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٧٣. الادب النبوي: محمد بن عبد العزيز الخولي، دار المعرفة - بيروت، سنة: ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.